مجلة البحوث المحاسبية

https://abj.journals.ekb.eg/

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الثالث

سبتمبر ٢٠٢٣

جامعة طنطا
كلية التجارة
قسم المحاسبة

أثر التحول الرقمي كأحد آليات الشمول المالى على جودة التقارير المالية فى البنوك مع دراسة تطبيقية

بحث مقدم من الباحثة فى قسم المحاسبة

إسلام أحمد أمين محمد البيلى

eslam133457@commerce.tanta.edu.eg

إشراف

الأستاذ الدكتور
ياسر أحمد محمد الجرف
أستاذ المحاسبة المالية ووكيل كلية التجارة للدراسات العليا والبحوث – جامعة طنطا
yasser.mohamed@commerce.tanta.edu.eg

الأستاذ الدكتور
صلاح الهادى عويضة
أستاذ متفرغ بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة طنطا
salah.ewaida@commerce.tanta.edu.eg

الدكتور
وليد عزت عبدالفتاح
مدرس المحاسبة بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة طنطا
waleed_ibraheem@commerce.tanta.edu.eg

٢٠٢٣

مستخلص البحث

هدفت هذة الدراسة إلي بيان مدي تأثير التحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى على جودة التقارير المالية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تطبيق الأساليب الإحصائية اللازمة على عينة مكونة من (١٤) بنك تجاري، تشمل جميع قطاعات الجهاز المصرفى(عام- خاص- اجنبي- اسلامي- استثمار) للفترة (٢٠١٤-٢٠٢١)

خلصت الدراسة إلي وجود تأثيرمعنوي سلبي للتحول الرقمي كأحد آليات الشمول المالى على جودة التقارير المالية التي يتم التعبير عنها باستخدام جودة الأرباح، وذلك عند قياسها باستخدام النموذج الأول:(نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلي صافي الربح المحاسبي التشغيلى) والنموذج الثالث:(صافي التدفقات النقدية التشغيلية) ووجود تأثيرغيرمعنوي ايجابي للتحول الرقمي كأحد آليات الشمول المالي على جودة التقارير المالية التي يتم التعبير عنها باستخدام جودة الأرباح، وعند قياسها باستخدام النموذج الثاني: (نسبة الفرق بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفقات النقدية التشغيلية إلي صافي التدفقات النقدية التشغيلية).

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة زيادة اهتمام البنوك بالتحول الرقمي للارتقاء بمستوي الخدمات البنكية وتسريع المعاملات بين الأفراد والمستثمرين، ضرورة افصاح كافة البنوك و المؤسسات المصرفية افصاحاً كاملا بشكل منتظم عن المعلومات الكمية والنوعية للشمول المالي وآلياته بالتقارير المالية، الاستفادة من ربط مؤشرات تطبيق الشمول المالي وآلياته بجودة التقارير المالية والبحث عن المزيد من المؤشرات.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالى، التحول الرقمى، جودة التقارير المالية

Study Abstract

This study aimed to show the extent of the impact of digital transformation as one of the mechanisms of financial inclusion on the quality of financial reports, and to achieve the objectives of this study, the necessary statistical methods were applied to a sample of (14) commercial bank, including all sectors of the banking system (public - private - foreign - Islamic - investment) for the period (2014-2021)

The study concluded that there is a negative moral impact of digital transformation as one of the mechanisms of financial inclusion on the quality of financial reports that are expressed using the quality of profits, and when measured using the first model: The ratio of net operating cash flows to net operating accounting income) and the third model: (net operating cash flows) There is a positive non-significant impact of digital transformation as one of the mechanisms of financial inclusion on the quality of financial reports that are expressed using the quality of profits, and when measured using the second model: (the ratio of the difference between net accounting income and net operating cash flows to net operating cash flows).

The study came out with a set of recommendations, the most important of which are: The need to increase banks' interest in digital transformation to improve the level of banking services and speed up transactions between individuals and investors, the need for all banks and banking institutions to disclose fully and regularly the quantitative and qualitative information of financial inclusion and its mechanisms in financial reports, take advantage of linking the indicators of the application of financial inclusion and its mechanisms to the quality of financial reports and search for more indicators.

Keywords: Financial inclusion, Digital transformation, Quality of financial reporting.

١-١ المقدمة

أدي التطور السريع وازدياد حجم المعلومات إلي تعقيد عملية التحكم والإستفادة من التطبيقات التى انتشرت فى شتى مجالات العمل البنكى وعلى جميع المستويات لتحقيق التقدم وأداء الأعمال بفاعلية وكفاءة.

وقد شهد القطاع المالى خلال السنوات الأخيرة تطوراً سريعاً تجسد فى طرح افكار ومقترحات وتطبيق آليات تعرف بالابتكارات المالية، تتضمن آليات وخدمات تكنولوجية مستحدثة تمثل الركيزة الاساسية فى تنمية الاستثمارات المالية الحالية والمرتقبة لجميع المشروعات وذلك من خلال ما يسمي بالشمول المالى والذى أصبح واحداً من أهم المفاهيم التى حظيت مؤخراً باهتمام المنظمات الدولية والبنوك المركزية بشكل عام، والبنك المركزى على وجه التحديد وذلك باعتبار الشمول المالى كأولوية هامة خلال السنوات الأخيرة من خلال اطلاق العديد من المبادرات الاقليمية والعالمية لتحسين نظام الشمول المالى فى مصر. (Alex Bank, 2017)

ويعد الإفصاح عن أنشطة الشمول المالى نوعاً حديثاً من الإفصاح غير المالى يخص الصناعة المصرفية وحدها والذى بدوره يؤثر بشكل مباشر على البنوك من حيث أدائها الاجتماعى على الرغم من أنه يمكن ادراجه ضمن إفصاحات المسؤولية الاجتماعية للبنوك. ويعود السبب من وراء ذلك إلى أن إلتزام البنوك بممارسة أنشطة الشمول المالى يقتضى توفير التمويل والتسهيلات الائتمانية للأفراد غير المتعاملين مع البنوك فى المجتمع من خلال أسعار فائدة مخفضه حتى ولو كان ذلك لا يتماشى مع استراتيجية أعمال البنك، التى تهدف لتحقيق أقصى ربح ممكن من المنظور التقليدى (Eccles& Serafeim, 2013; European Commission, 2001, 2008, 2014)

وعلى الجانب الآخر تهدف التقارير المالية إلى توفير معلومات مالية ذات جودة عالية تفيد المستثمرين فى اتخاذ القرارات. وتعتبرمن أهم المصادر التى تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة بالبنوك للحصول على المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ قراراتهم. وعلى الرغم من

أهمية تلك التقارير إلا أن الظروف التى حدثت للعديد من البنوك فى نهاية القرن العشرين أدت إلى اهتزاز الثقة فى تلك التقارير، الأمرالذى أدى إلى تزايد المطالبات بشأن توفير تقارير مالية تتسم بالجودة. (الخزندار و والي، ٢٠٢٠)

١- ٢ مشكلة البحث

نظراً لأن القوائم المالية التقليدية بمفردها غير كافية لتوصيل المعلومات لأصحاب المصالح لقياس الاداء الشامل للشركة واتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث أنها لا توفر الكثير من المعلومات المفيدة والملائمة للأطراف المختلفة أصحاب المصالح، حيث تركز فقط على المعلومات المرتبطة بالجانب المالى وذلك أدى إلى الحاجة المتزايدة لتطوير ممارسات الافصاح التقليدى والإلزام بتقديم الإفصاحات الأختيارية غير المالية كالافصاح عن أنشطة الشمول المالى، لذلك لابد أن تتغير التقارير المالية الحالية لتشمل المعلومات المالية والمعلومات غير المالية لتحقق أهداف اصحاب المصالح لتحسين جودة المعلومات وزيادة الثقة فيها وانتاج تقارير معلوماتية عالية، ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة فى اختبار أثر التحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى على جودة التقارير المالية بالتطبيق على البنوك التجارية، وبالتالى يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى التساؤل التالى:

"ما هو أثر التحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى على جودة التقارير المالية فى البنوك التجارية؟"

١-٣ هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى اختبار أثر التحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى على جودة التقارير المالية، ولتحقيق ذلك الهدف تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١) معرفة مفهوم الشمول المالى وآلياته وأهدافه وأبعاده ومحدداته وأهميته وخطواته واجراءات تحقيق الشمول المالى ومعوقاته.

٢) دراسة دور البنوك فى تعزيز الشمول المالى وتلبية احتياجات كافة فئات مستخدمى البنوك.

٣) دراسة وتحليل كيفية تعزيز الشمول المالى فى اطار التوسع فى شبكات تقديم الخدمات المالية.

٤) معرفة مفهوم التحول الرقمى وفوائده ومجالات تطبيقه فى البنوك وأهميته فى تعزيز الشمول المالى.

٥) معرفة مفهوم جودة التقارير المالية ومؤشرات جودة التقارير المالية.

٦) دراسة وتحليل أثر الافصاح عن الشمول المالى على جودة التقارير المالية.

٧) تقديم قائمة للافصاح عن مؤشرات الشمول المالى فى البنوك التجارية.

٨) الكشف عن انعكاسات الافصاح عن مؤشرات الشمول المالى على تعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية.

١-٤ أهمية البحث

١-٤-١ أهمية البحث من الناحية العلمية

تنبع الأهمية العلمية للدراسة من كونها محاولة للوقوف على طبيعة العلاقة بين أثر التحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى وجودة التقارير المالية فى البنوك وبيان مفهوم التحول الرقمى ودوره فى تعزيز الشمول المالى وأهميته وبيان مفهوم الشمول المالى وأهميته وإثراء المكتبات بالمعلومات التى تساهم فى تعزيز جودة التقارير المالية والوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التى تساعد فى حل المشاكل المتعلقة بالبحث.

١-٤-٢ أهمية البحث من الناحية العملية

تتعلق الأهمية العملية لهذا البحث بأهمية البحث للتطبيق العملى من خلال بيان أثر التحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى على جودة التقارير المالية فى البنوك والتأكيد على

أهمية التحول الرقمى ومساهمته فى دعم الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين جودة التقارير المالية فى البنوك والتعرف على أهم المعوقات التى تواجه البنوك والوقوف على واقع التحول الرقمى فى مصر ومعوقات تطبيقه.

١-٥ فروض البحث

فى ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها والإجابة على الأسئلة البحثية فقد قامت الباحثة بصياغة الفروض الإيجابية التالية:

- **الفرض الرئيسى الأول:** لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى على نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى.

ويتفرع من الفرض الرئيسى عدة فروض فرعية تتمثل فيما يلى:

الفرض الفرعى الأول: لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لعدد الفروع على نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى.

الفرض الفرعى الثانى: لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لعدد ماكينات الصراف الآلى على نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى.

الفرض الفرعى الثالث: لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لحجم المحفظة الائتمانية بالبنك على نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى.

الفرض الفرعى الرابع: لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لحجم المدخرات من قبل الافراد على نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى.

الفرض الفرعى الخامس: لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لحجم اقروض الممنوحة للافراد على نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى.

الفرض الفرعى السادس: لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للتغير فى الشمول المالى المؤسسى على صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى.

❖ **الفرض الرئيسى الثانى:** لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى على نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية.

وينشق من الالفرض الرئيسى عدة فروض فرعية تتمثل فيما يلى:

الفرض الفرعى الأول: لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لعدد الفروع على التدفقات النقدية التشغيلية على نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية.

الفرض الفرعى الثانى: لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لعدد ماكينات الصراف الآلى على نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية.

الفرض الفرعى الثالث: لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لحجم المحفظة الائتمانية بالبنك على نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية.

الفرض الفرعى الرابع: لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لحجم المدخرات من قبل الافراد على نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية.

الفرض الفرعى الخامس: لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لحجم اقروض الممنوحة للافراد على نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية.

الفرض الفرعى السادس: لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للتغير فى الشمول المالى المؤسسى على نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية.

- **الفرض الرئيسى الثالث:** لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى على صافى التدفقات النقدية التشغيلية.

وينشق من الالفرض الرئيسى عدة فروض فرعية تتمثل فيما يلى:

الفرض الفرعى الأول: لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لعدد الفروع على صافى التدفقات النقدية التشغيلية

الفرض الفرعى الثانى: لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لعدد ماكينات الصراف الآلى على صافى التدفقات النقدية التشغيلية.

الفرض الفرعى الثالث: لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لحجم المحفظة الائتمانية بالبنك على صافى التدفقات النقدية التشغيلية.

الفرض الفرعى الرابع: لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لحجم المدخرات من قبل الافراد على صافى التدفقات النقدية التشغيلية.

الفرض الفرعى الخامس: لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لحجم اقروض الممنوحة للافراد على صافى التدفقات النقدية التشغيلية.

الفرض الفرعى السادس: لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للتغير فى الشمول المالى المؤسسى على صافى التدفقات النقدية التشغيلية.

١- ٧ منهجية البحث

يتكون منهج البحث من ثلاثة عناصر اساسية هى نموذج البحث وأداة البحث ووسيلة البحث، ويتحدد نموذج البحث فى ضوء هدف البحث، والذى يدور فى هذه الدراسة حول دراسة أثر التحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى على جودة التقارير المالية فى البنوك، وبالتالى يستخدم فى هذه الدراسة المنهج الايجابى من أجل ضبط وتحديد المفاهيم والتعاريف ومن أجل وصف أثر التحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى على جودة التقارير المالية فى البنوك، ومن حيث أدوات البحث المستخدمة التى تمثل مدى الاستفادة من كتابات وبحوث واصدارات تتعلق بموضوع البحث للوصول للنموذج المستخدم، ومن حيث وسيلة البحث فتعتمد على أسلوب الدراسة المكتتبة عند استعراض الادبيات والدراسات السابقة، وأسلوب الدراسة التطبيقيه عند دراسة أثر التحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى على جودة التقارير المالية فى البنوك.

١-٨ خطة البحث

الفصل الأول: الاطار العام للبحث

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الثالث: التأصيل النظرى للشمول المالى والتحول الرقمى كأحد آلياته وجودة التقارير المالية

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

الفصل الخامس: الخلاصة والنتائج والتوصيات

٢- الدراسات السابقة

ويتم تقسيم الدراسات السابقه إلى ثلاث مجموعات كالآتى:

- **المجموعة الأولى:** الدراسات التى استهدفت التحول الرقمى والشمول المالى.
- **المجموعة الثانية:** الدراسات التى استهدفت جودة التقارير المالية.
- **المجموعة الثالثة:** الدراسات التى استهدفت العلاقه بين التحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى وجودة التقارير المالية.

المجموعة الأولى: الدراسات التى استهدفت التحول الرقمى والشمول المالى.

تناولت دراسة (Ikram & Lohdi ,2015) تأثير مؤشرات الشمول المالى على ربحية البنوك فى بنجلاديش.

وتوصلت الدراسة إلى عدم معنوية العلاقة بين مؤشرات الشمول المالى وربحية البنوك وذلك لأن الخدمات المالية غير مصممة لخدمة السكان محدودى الدخل وهذا هو سبب استبعاد السكان محدودى الدخل من الوصول إلى الخدمات المالية وإستخدامها والسبب الرئيسى لاستبعاد السكان محدودى الدخل من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها هو أن السكان محدودى الدخل ليس لديهم القدرة الكافية على سداد قرض البنك وعدم وجود منتج مناسب تقدمه البنوك, وقلة الوعى بالخدمات والمنتجات المالية.

أما دراسة (Sujlana and Kiran, 2018) تقدم نظرة عامة عن حالة الشمول المالى فى الهند حيث تم إجراء تحليل للواقع الفعلى للخدمات المالية والمستفيدين منها فى الهند بشكل عام حيث تم حصر عدد البنوك وفروعها وربطها مع عدد السكان وكذلك عدد ماكينات الصراف الآلى ونسبة الودائع البنكية والقروض البنكية إلى الناتج المحلى الإجمالى ومقارنة هذه البيانات مع الأوضاع المشابهة فى الدول الأخرى.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة ماسة لتوفير خدمات مالية عالية الجودة فى المناطق الريفية لدعم النمو الاقتصادى.

أما دراسة (أبوسمرة، ٢٠١٩) قامت بالوصول إلى آليات لتعزيز الشمول المالى فى مصر لما له من أهمية فى توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية التى ستسهم فى تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالى للإفراد وتحقيق التنمية المستدامة بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد وتحويل الاقتصاد غير الرسمى إلى اقتصاد رسمى.

وتوصلت الدراسة إلى عدة آليات مقترحة وأهمها تحويل المعاملات النقدية إلى غير نقدية من خلال الحسابات الرسمية وزيادة استخدام الخدمات المالية الالكترونية.

كما تناولت دراسة (مرعي،٢٠١٩) معرفة مفهوم وفوائد التحول الرقمى والتحديات التى تواجهه ومعرفة مدى أهميته فى البنوك السعودية، واعتمدت على الدراسة الميدانية بالتطبيق على بنك الراجحى السعودى لمعرفة أهمية التحول الرقمى وأثره على تحسين جودة الخدمات البنكية وتحقيق رضا العملاء مما ينعكس على زيادة الاستفادة من الخدمات الرقمية وتحقيق الريادة الرقمية للبنوك السعودية.

توصلت الدراسة إلى وضوح أهمية التحول الرقمى فى مختلف القطاعات خاصة القطاع البنكى السعودى، مع وجود علاقة بين أهمية التحول الرقمى وتحسين جودة الخدمات البنكية الرقمية وزيادة درجة رضا العملاء مما ينعكس على زيادة اقبالهم على خدمات الموقع الالكترونى وتحقيق الريادة الرقمية للبنوك السعودية.

وتناولت دراسة (حسن، ٢٠٢٢) تحديد دور الإفصاح المحاسبى الإلزامى والإختيارى فى التقارير المالية للبنوك المصرية من حيث مدى تأثيره على تعزيز الشمول المالى. وقد تجسدت منهجية البحث فى قيام الباحثة بتقديم دراسة نظرية وتطبيقية لقياس هذا التأثير، حيث تم إستعراض دور الإفصاح الإلزامى والإختيارى فى التقارير المالية، وتأثير ذلك على تعزيز الشمول المالى، وذلك من خلال دراسة تطبيقية لعينة من ٦ بنوك عن فترة قدرها٥ سنوات (٢٠١٦ -٢٠٢٠).

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهى رفض الفرض العدم الأول وهو عدم وجود علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح الإلزامى ومستوى الإفصاح الإختيارى فى التقارير المالية للبنوك، وقبول الفرض البديل وهو وجود علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح الإلزامى ومستوى الإفصاح الإختيارى فى التقارير المالية للبنوك. كما تم رفض الفرض العدمى الثانى وهو عدم تأثير مستوى الإفصاح الإلزامى ومستوى الأفصاح الإختيارى فى التقارير المالية للبنوك فى تعزيز الشمول المالى، وقبول الفرض البديل وهو تأثير مستوى الإفصاح الإلزامى ومستوى الإفصاح الإختيارى فى التقارير المالية للبنوك فى تعزيز الشمول.

وتناولت دراسة (حسانين, ٢٠٢٣) التعرف على دور الشفافية المالية فى تحقيق الشمول المالى من خلال اعتماد مقاييس كمية تم جمعها من خلال الأدبيات السابقة، ولهذا الغرض تم جمع البيانات من عينة تمتد على سلسلة زمنية من (٢٠١٨ -٢٠٢٢) والتى تم اختيارها من مجتمع البحث ممثلاً بالبيانات الكمية بالنسبة للبنك الأهلى المصرى، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى واختبار الفرضيات باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة لاختبار دور الشفافية المالية.

توصلت الدراسة إلى صحة علاقات التأثير على مستوى المتغيرات، وأن هناك علاقة إيجابية معنوية التأثير بين الشفافية المالية والشمول المالى فى البنك الأهلى المصرى محل الدراسة.

٢-٣ المجموعة الثانية: الدراسات التى استهدفت جودة التقارير المالية.

قامت دراسة (الصفدى، ٢٠١٥) بالتعرف على أثر الإفصاح المحاسبى الاختيارى على ترشيد قرارات المستثمرين فى الشركات الصناعية فى بورصة عمان، وأى بنود الإفصاح أكثر تأثيراً فى تلك القرارات أكثر تأثيراً فى تلك القرارات، وقد اعتمدت على المنهج الوصفى التحليلى، ولاختبار الفرضيات فقد تم توزيع (٣) استبانات على (٤٩) شركة من شركات الوساطة فى بورصة عمان لعام ٢٠١٤ م.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاحات المحاسبية الاختيارية تؤثر على قرارات المستثمرين، وأن التنبؤات الكمية للأرباح، والمعلومات عن العاملين، والمعلومات القطاعية من أكثر بنود الإفصاح المحاسبى تأثيراً على قرارات المستثمرين، وتوصى الدراسة بضرورة نشر المعلومات المحاسبية الاختيارية التى تساعد على ترشيد قرارات المستثمرين من خلال ملخصات ترفق مع القوائم المالية للشركات.

أما دراسة دراسة (Salehi, et al., 2018) استهدفت اختبار تأثير جودة التقارير المالية للشركات المدرجة فى بورصة طهران على عوائد الأسهم، وقد تم اختبار الفروض باستخدام

تحليل انحدار المربعات الصغرى العادية لبيانات عينة مكونة من (١٦٨٠) شركة مدرجة فى بورصة طهران خلال الفترة
(٢٠٠٩-٢٠١٤)، وتم إستخدام مؤشر جودة الأرباح كبديل لجودة التقارير المالية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين جودة أرباح الشركات وعائدات أسهمها.

المجموعة الثالثة: دراسات استهدفت العلاقه بين التحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى وجودة التقارير المالية

تناولت دراسة (Rahmawati , et al., 2020) اقتراح لقياس مستوى الإفصاح عن الشمول المالى لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية فى إندونيسيا، علاوة على استكشاف العوامل التى قد تؤثر على مستوى الإفصاح عن أنشطة الشمول المالى، واعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى لقياس الافصاح عن الشمول المالى فى التقارير السنوية لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية خلال عام٢٠١٤.

وتوصلت الدراسة إلى انخفاض جودة الافصاح عن الشمول المالى، علاوة على ذلك، يرتبط مستوى الإفصاح عن الشمول المالى بشكل ايجابى بحجم المؤسسة، بينما لا توجد علاقة ارتباط بين مستوى الإفصاح عن الشمول المالى وكل من العائد على حقوق الملكية والرافعة المالية.

كما قامت دراسة (ابراهيم، ٢٠٢٣) بالتعرف على دور الشمول المالى فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التى وضعت من قبل منظمة الأمم المتحدة، وقياس أثر الإفصاح عن معلومات الشمول المالى فى تعزيز مصداقية التقارير المالية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير المالية وجذب المزيد من الاستثمارات فى سوق الأوراق المالية.

توصلت الدراسة الى أن تعميم الخدمات المالية على مختلف شرائح المجتمع سوف يساعد فى خلق الظروف اللازمة التى تساهم فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمختلف

مجالاتها البيئية والإجتماعية والاقتصادية، كما توصلت الدراسة لأهمية الإفصاح عن الشمول المالى فى زيادة شفافية الإفصاح والمساهمة فى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وامداد المستثمرين بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات،مما يتضح ضرورة إصدار معيار محاسبى ينظم عملية الإفصاح عن الشمول المالى ويكون ملزماً، حيث ان هناك إرتباط ايجابى بين تحقيق الشمول المالى وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهناك ارتباط ايجابى بين الإفصاح عن الشمول المالى وبين شفافية الإفصاح عن الاداء المالى للمؤسسات البنكية ومن ثم التقليل من عدم تماثل المعلومات المفصح عنها فى سوق الاوراق المالية.

وترى الباحثة أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة فيما يلى:

- وجود ندرة فى الدراسات التى استهدفت أثر تطبيق التحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى على جودة التقارير المالية بالبنوك فى مصر على حد علم الباحثة.
- توضيح أثر الافصاح عن الشمول المالى على جودة التقارير المالية.
- توضيح آليات تطبيق الشمول المالى والتركيز على التحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى وإيضاح أهمية التحول الرقمى للخدمات المالية فى تعزيز الشمول المالي.

٣- التأصيل النظرى للشمول المالى والتحول الرقمى وجودة التقارير المالية.

٣-١ مفهوم الشمول المالى

هناك الكثير من التعريفات للشمول المالى التى وضعت من قبل المؤسسات المالية الدولية, حيث عرفت مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمى للشمول المالى Alliance of Financial Inclusion (AFI) الشمول المالى بأنه" تعزيز وصول واستخدام جميع فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التى تتوافق مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة ". كما عرفت كل من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (The Organisation for Economic Co- operation and Development) (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه : " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة

واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي "(صندوق النقد العربى, ٢٠١٥ب,ص.٢).

وترى الباحثة أن الشمول المالى يعنى امكانية تقديم عدد كبير من الخدمات والمنتجات المالية إلى جميع فئات المجتمع وخاصة الفئات المهمشة ماليا ذات الدخول المنخفضة والتى تتناسب مع احتياجاتهم وظروفهم بسهولة وسرعة وجودة مناسبة وبأسعار ميسورة تمكنهم من التعامل مع القنوات الرسمية كالبنوك وشركات التأمين وهيئات البريد والجمعيات الأهلية. حيث يعمل الشمول المالى ليس فقط على تعزيز توفير الخدمات البنكية (مثل توفير البنوك وأجهزة الصراف الآلى)وإنما على تعزيز استخدام هذه الخدمات (مثل الحسابات البنكية,الإيداع والائتمان).

٣-٢ مفهوم التحول الرقمى

يعنى التحول الرقمى Digital Transformation (DT) بأنه عملية انتقال الشركات إلى نماذج عمل تعتمد على التقنيات الرقمية لدعم تطوير وابتكار ما يقدم من منتجات وخدمات، وتوفير قنوات جديدة للتسويق وفرص عمل تزيد من قيمة منتجاتها سواء سلع أو خدمات. (عبد الرازق، ٢٠١٩، ص ٦).

وترى الباحثة أن التحول الرقمى هو تطبيق تكنولوجيا المعلومات لإحداث تغيير جوهرى فى طرق العمل لتقديم خدمات مبتكرة ذات جودة عالية وفى الكيفية التى يتم بها تقديم هذه الخدمات للجمهور لجعلها تتم بسهوله وبسرعة وتوفيراً للتكلفة والجهد.

ويعرف التحول الرقمي أيضا أنه تحول المنظمة تدريجيا من الاستغراق فى التعامل مع الماديات فقط إلى اهتمام بالمعلومات والمعرفة والاستثمار فيما تكشف عنه من فرص وإمكانيات وذلك للوصول إلى أعلى مستوى من الانجاز والكفاءة.(علي,٢٠١١).

كما يعرف التحول الرقمى بأنه تطبيق التكنولوجيا لبناء نماذج أعمال جديدة وعمليات وبرامج وأنظمة تؤدى الى ايرادات أكثر ربحية و ميزة تنافسية أكبر و كفاءة أعلى. وتحقق البنوك ذلك من خلال تحويل العمليات ونماذج الاعمال وتمكين كفاءة القوى العاملة والابتكار وتخصيص تجارب العملاء. (الشحادة وآخرون,٢٠٢٠)

٣-٣ انعكاسات الإفصاح عن الشمول المالى على تعزيز جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية:

حدثت التطورات التكنولوجية وخاصة فى مجال التكنولوجيا المالية والرقمية بالقطاعات المالية مع التطورات فى مجال التقارير المالية والتحول نحو تطوير النموذج التقليدى للتقارير المالية بما يعكس الأداء المالى والاجتماعى والبيئى والحوكمى والأخلاقى والاستدامة وإدارة المخاطر.

ويعد ظهور الشمول المالى أهم وسائل ادخال جميع قطاعات المجتمع تحت مظلة النظام الرسمى ومحاربة الفقر وتوفير كافة أنواع أنظمة التمويل لتناسب كافة فئات المجتمع،وتعتمد الحكومة المصرية على القطاع المالى كأحد أهم وسائل تحقيق التنمية المستدامة ٢٠٣٠ من خلال اعتمادها على هذا القطاع المالى فى تقديم العديد من المبادرات لتحسين الحياة لجميع فئات المجتمع عن طريق إطلاق مبادرات الشمول المالى. لذا يحظى الشمول المالى فى الوقت الحالى باهتمام كبير من جانب الحكومات والمؤسسات والأفراد. وقد أصبح الوصول إلى الخدمات المالية يعتمد على ما ينشر من معلومات عبر القنوات الحكومية أو البنكية لتلبية احتياجات أصحاب المصالح ذات العلاقة بقطاع البنوك.

ونتيجة اهتمام كلا من المنظمات الدولية والمنظمات المحلية والحكومية بالشمول المالى أصبح الإفصاح المحاسبى على الشمول المالى مؤشراً هاماً يوضح مدى إدراك البنوك لمبررات العمل على تطوير آليات وبرامج متنوعة للشمول المالى والعوامل التى تؤثر على نموها واستمرارها، كما يمثل مقياساً لمستخدمى المعلومات المحاسبية للوقوف على جهود البنك فى تحقيق الشمول المالى. ولذلك تسعى البنوك فى الوقت الحالى إلى توفير المعلومات عن

خدماتها البنكية المختلفة والمتطورة المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية لإدراكها أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهذه الخدمات فى التقارير المالية يعطى مؤشراً على اهتمام البنوك بعملائها وتلبية متطلباتهم وقدرتها على استغلال الفرص المتاحة فى البيئة المحيطة وكسب الميزة التنافسية فى ظل بيئة أصبح من لديه القدرة على المنافسة على المستوى المحلى والدولى هو من يستطيع البقاء والاستمرار فيها.

ويوفر الإفصاح عن الشمول المالى معلومات كمية ووصفية عن قنوات الخدمات البنكية المختلفة وأساليب إدارتها وتدعيم التقارير المالية لتقييم قدره البنك على الاستمرار والنمو فى ظل تحديات الثورة التكنولوجية والرقمية، وبما يساعد الأطراف أصحاب العلاقة من اتخاذ القرارات الاقتصادية وتقليل عدم تماثل المعلومات والحد من فجوه المعلومات بين الإدارة ومستخدمى التقارير المالية وتوفير معلومات يستطيع مستخدموها من تقييم مقدره البنك على توفير قنوات للخدمات المصرفية (عقل وزهري، ٢٠٢٠)، وأماكن توزيع الفروع وانتشار ماكينات ATM وخدمات البنك الرقمية عبر التطبيقات التكنولوجية والمواقع الإلكترونية، ويمكن تناول انعكاسات الإفصاح عن الشمول المالى على تعزيز التقارير المالية للبنوك التجارية فيما يلي (عقل وزهري، ٢٠٢٠ ؛ شحاته، ٢٠١٩ ؛ عبد الدايم، ٢٠١٩)، Rahmawati, et al., 2020؛ Alm El- Din & Ameen, 2021 ؛ Bose,etal., 2017)

١) زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين والحد من فجوة التوقعات بين الإدارة ومستخدمى التقارير المالية بما يعمل على تحقيق الشفافية بخصوص منافع ومخاطر الشمول المالى بما ينعكس على تقدير المستثمرين للقيمة السوقية للبنوك وإقبالهم على الاستثمار فى أسهم تلك البنوك.

٢) دعم منظومة الابتكار داخل البنوك وذلك باستحداث خدمات بنكية جديدة أكثر تنافسية، بما يعمل على زيادة الحصة السوقية وفتح أسواق جديدة وجذب عملاء جدد تمكن البنوك من زيادة مركزها التنافسى والحفاظ على عملائها.

٣) تطوير المنتجات المالية المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية والتى تساعد على انتشار الشمول المالى والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وعرض مدى التقدم فى هذه الخدمات عن طريق الإفصاح عن الأرقام المقارنة.

٤) تقييم مدى قدرة البنك على نشر ثقافة التعاملات المالية الإلكترونية، ومدى توسع البنك وعدد الفروع وعدد ماكينات ATM، بما يمكن مستخدمى الخدمات المالية من تقييم قدرة البنك وقربه لتلبية متطلبات العملاء.

٥) تحسين التقارير المالية للبنوك نظراً لكثرة متطلبات مستخدمى القوائم المالية للمعلومات المرتبطة بتأثير أنشطة الشمول المالى على أداء البنك مثل الربحية والسيولة وكفاية رأس المال وجودة الأصول والمخاطر التى قد يتعرض لها البنك، وبالتالى يساعد الإفصاح عن الشمول المالى فى توضيح العلاقة بين المعلومات المالية وغير المالية.

٦) تقليل مخاطر الأزمات، وخاصة وقت أزمة فيروس كورونا المستجد حيث كانت التكنولوجيا الرقمية والمالية أحد أهم وسائل مواجهة الكثافة داخل البنوك.

٧) تقييم مدى توافق البنك مع التشريعات والقواعد المنظمة وتوجيهات الجهات المعنية بالتوسع فى أنشطة الشمول المالى، ليطمئن ذوو المصالح بخصوص مستقبل واستمرارية البنك.

٨) يوفر الإفصاح عن الشمول المالى فى التقارير المالية المنشورة للمحللين بعض المعلومات الهامة عند بناء نماذج التنبؤ المرتبطة بالتدفقات المالية المستقبلية، حيث يؤخذ فى الحسبان ظروف عدم التأكد والمخاطر التى يمكن أن يتعرض لها السوق، وبالتالى يمكن مواجهة هذه المخاطر عن طريق المزيد من الشفافية والإفصاح لتحقيق الاستقرار المالى والتجارى.

٩) توفير أسس مبادئ حماية المستهلك المالى، وخاصة فيما يرتبط بالخدمات الإلكترونية بما يعزز الثقة فى البنك ويسهم فى زيادة قاعدة العملاء ومساعدتهم فى اتخاذ قرارات مالية صائبة.

٤- الدراسة التطبيقية

٤-١ أهمية الدراسة التطبيقة

تكمن أهمية الدراسة التطبيقية فى الحصول على دليل عملى بخصوص تأثير التحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية محل الدراسة.هذا وتساهم الدراسة أيضا فى تقديم دليل لإرشاد البنك المركزى والبنوك التجارية ومتخذى القرار لترشيد سياسات الدولة الهادفة إلى تعزيز التحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى.

٤-٢ مجتمع وعينة الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة جميع البنوك التجارية العاملة فى مصر، يبلغ عددها ٣٨ بنك من واقع تقرير البنك المركزى المصرى عام ٢٠٢١ وتشمل عينة الدراسة جميع قطاعات الجهاز المصرفى (عام- خاص – اجنبى – إسلامى – استثمار) من حيث ملكيتها وتتكون من ١٤بنك تجارى تم اختيارهم وفقاً للعوامل التالية:

- ✓ شمول البنوك محل الدراسة جميع قطاعات الجهاز المصرفى من حيث ملكيتها
- ✓ أن تخضع البنوك محل الدراسة لإشراف البنك المركزى المصرى كسلطة إشرافية ورقابية.
- ✓ انتظام نشر التقارير المالية عبر المواقع الإلكترونية الخاصة بها وموقع مباشر مصر.
- ✓ اختيار البنوك التجارية الأكثر اهتماماً بتعزيز الشمول المالى فى مصر.
- ✓ توافر بيانات هذه البنوك للباحثة خلال فترة الدراسة من ٢٠١٤إلى ٢٠٢١

جدول (١) عينة البحث من البنوك التجارية

الملكية	البنوك محل الدراسة
عام	البنك الاهلي المصرى، بنك مصر
خاص	بنك الاسكندرية، بنك التعمير والإسكان
أجنبى	بنك قطر الوطنى، البنك التجارى الدولى، بنك الامارات دبى الوطنى، بنك الكويت الوطنى، بنك كريدى اجريكول
إسلامى	بنك أبو ظبى الإسلامى، بنك فيصل الإسلامى، بنك البركة
استثمار	بنك قناة السويس، البنك المصرى الخليجى

٤-٣ مصادر البيانات

قامت الباحثة بالاطلاع على البيانات الفعلية من واقع التقارير المالية وتقارير الاستدامة للبنوك التجارية محل الدراسة والحصول على قوائمها المالية من خلال موقع البورصة المصرية، وموقع مباشر مصر، بالإضافة إلى القوائم المالية المعروضة على المواقع الإلكترونية للبنوك.

٤-٤متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

وتتمثل متغيرات الدراسة فيما يلى:

أ) **المتغيرات المستقلة:** وهى المتغيرات التى تمثل أبعاد التحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى فى ضوء البيانات المتاحة والمنشورة من قبل البنك المركزى والمواقع الإلكترونية الخاصة بكل بنك:

- بعد اتاحة الخدمات المالية ويتضمن كل من عدد الفروع، عدد ماكينات الصراف الآلى.
- بعد استخدام الخدمات المالية ويتضمن كل من حجم المحفظة الائتمانية بالبنك، حجم المدخرات من قبل الأفراد، حجم القروض الممنوحة للأفراد، التغير فى الشمول المالى المؤسسى.

ب) **المتغيرات التابعة:** وهى المتغيرات التى تمثل جودة التقارير المالية ويتم التعبير عنها باستخدام جودة الأرباح، فقد استخدمت الدراسة أكثر من مقياس على النحو التالى:

- النموذج الأول: نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى.
- النموذج الثانى: نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية.
- النموذج الثالث: صافى التدفقات النقدية التشغيلية.

وتم اختيار هذة المقايس مثل دراسة (هاشم،٢٠٢٢) و دراسة (الجندي، ٢٠١٦) تم استخدام مقياس نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية/ صافي الربح المحاسبى التشغيلى للتعبير عن جودة التقارير المالية باستخدام متغير جودة الأرباح ودراسة (يونس، ٢٠١٩) استخدمت مقياس نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية للتعبير عن جودة التقارير المالية باستخدام متغير جودة الأرباح.

ج) المتغيرات الرقابية :

- حجم البنك: لوغاريتم إجمالى الأصول
- الرافعة المالية: إجمالى الالتزمات إلى إجمالى الأصول
- ربحية السهم: الفرق بين صافى الربح وتوزيعات أرباح الأسهم الممتازة/الأسهم المصدرة فى نهاية الفترة.

٤-٤نتائج اختبار فروض البحث

تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطى البسيط لمعرفة تأثير التحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى كمتغير مستقل على جودة التقارير المالية كمتغير تابع، وقامت الباحثة باختبار فروض الدراسة لمعلمات الانحدار جميعها عن طريق إجراء الاختبارات عند مستوى معنوية ٥٪ ، بحيث يتم قبول الفرض المختبر (العدمى) إذا كانت Sig لمعلمات الانحدار ذات العلاقة أكبر من ٥٪، ويتم رفضه إذا كانت Sig لمعلمات الانحدار ذات العلاقة أقل من ٥٪.

١- اختبار الفرض الرئيسى الأول

يختبر هذا الفرض تأثير التحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى كمتغير مستقل على (نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية/ صافى الربح المحاسبى التشغيلى) كمتغير تابع، وذلك من خلال إجراء تحليل الانحدار الخطى البسيط للنموذج التالى :

$$Y_1=B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_5 X_5 + B_6 X_6 + B_7 X_7$$

$$E + + B_8 X_8 + B_9 X_9$$

وتبين أن نتائج تحليل الانحدار لإختبار العلاقة محل الفرض الرئيسى الأول وفروضه الفرعية كما يلي:

جدول(٢) ملخص نموذج الانحدار الأول

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Sig.
1	.441[a]	.195	.124	.007[b]

Predictors: (Constant) X_1, X_2 , X_3, X_4, X_5, X_6, , X_7, X_8, X_9

يوضح الجدول السابق معامل التحديد R^2 لنموذج الانحدارالأول يساوى ١٩٥.

وهو ما يعنى أن المتغيرات المستقلة تفسرتقريبا ٢٠٪ من المتغير التابع (نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية /صافى الربح المحاسبى التشغيلى) وترجع باقى النسبة للخطأ العشوائى فى التقدير والمتغيرات الأخرى التى لا يتتضمنها النموذج. كما تشير النتائج إلى معنوية نموذج الانحدارالأول، وذلك لأن مستوى دلالة النموذج ككل ٠٧. وهومستوى أقل من مستوى المعنوية المقبول ٠٥.

جدول(٣) نتائج تحليل الانحدار للنموذج الأول

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-55.214-	19.626		-2.813-	.006
	X_1	.028	.029	.111	.967	.336
	X_2	.001	.005	.017	.140	.889
	X_3	-1.296-	.000	-.029-	-.113-	.910
	X_4	1.436	.000	.070	.501	.618
	X_5	-.001-	.000	-.233-	-1.148-	.254
	X_6	.000	.000	-.067-	-.601-	.549
	X_7	.087	.486	.019	.180	.858
	X_8	65.062	21.859	.328	2.976	.004
	X_9	-.067-	.058	-.174-	-1.164-	.247

a. Dependent Variable: Y_1

من الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية :

بالنظر إلى معاملات المتغيرات المستقلة (B) فى العمود رقم ٢ من يسار الجدول يتضح أنه يوجد أثر عكسى بين المتغير التابع (نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية) وكلا من حجم المحفظة الائتمانية(X_3)، حجم القروض الممنوحة للأفراد(X_5) و ربحية السهم(X_9) ، بينما توجد علاقة طردية بين المتغير التابع (نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية) وكلا من عدد الفروع (X_1) عدد ماكينات الصراف الآلى(X_2)، حجم المدخرات من قبل الأفراد(X_4)، التغير فى الشمول المالى المؤسسى(X_6)، حجم البنك(X_7)، الرافعة المالية(X_8).

- بالنظر إلى مستويات معنوية الأثر بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة والتى تظهر فى العمود رقم ٦ من اليسار يتضح معنوية الأثر بين المتغير التابع (نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى) والمتغير المستقل التالى: الرافعة المالية(X_8) بينما عدم معنوية الأثر بين المتغير التابع (نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى) والمتغيرات المستقلة التالية: عدد الفروع (X_1) والمتغيرات المستقلة التالية: عدد ماكينات الصراف الآلى(X_2)، حجم المحفظة الائتمانية(X_3)، حجم المدخرات من قبل الأفراد(X_4)، حجم القروض الممنوحة للأفراد(X_5) ، التغير فى الشمول المالى المؤسسى(X_6)، حجم البنك(X_7) ، ربحية السهم(X_9)

➢ فى ضوء البيانات المتاحة لا يمكن قبول الفرض العدم الرئيسى الأول حيث تم رفض بعض فروضه الفرعية وهى كما يلى:

- **رفض الفرض العدمى الرئيسى الأول:** لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى على نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى.

- **قبول الفرض العدمى الفرعى الأول:** لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لعدد الفروع على نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى.
- **قبول الفرض العدمى الفرعى الثانى:** لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لعدد ماكينات الصراف الآلى على نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى.
- **قبول الفرض العدمى الفرعى الثالث:** لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لحجم المحفظة الائتمانية بالبنك على نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى.
- **قبول الفرض العدمى الفرعى الرابع:** لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لحجم المدخرات من قبل الافراد على نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى.
- **قبول الفرض الفرعى الخامس:** لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لحجم القروض الممنوحة للافراد على نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى.
- **قبول الفرض العدمى الفرعى السادس:** لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للتغير فى الشمول المالى المؤسسى على نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى.
- **قبول الفرض العدمى الفرعى السابع:** لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى.
- **رفض الفرض العدمى الفرعى الثامن:**لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى. وقبول الفرض البديل وهو يوجد تأثير معنوى ذو دلالة

إحصائية للرافعة المالية على نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى

- **قبول الفرض الفرعى التاسع:** لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لربحية السهم على نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى.

٢- اختبار الفرض الرئيسى الثانى :

يختبر هذا الفرض تأثير التحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى كمتغير مستقل على (نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية) كمتغير تابع، وذلك من خلال إجراء تحليل الانحدار الخطى البسيط للنموذج التالى :

$$Y_2=B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 +B_3 X_3+B_4 X_4 +B_5 X_5+ B_6 X_6+B_7 X_7$$
$$E + +B_8 X_8 +B_9 X_9$$

وتبين أن نتائج تحليل الانحدار لإختبار العلاقة محل الفرض الرئيسى الثانى وفروضه الفرعية كما يلى :

جدول (٤) ملخص نموذج الانحدار الثانى

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Sig.
1	.275[a]	.076	-.006-	..504[b]

Predictors: (Constant) X_1, X_2 , X_3, X_4, X_5, X_6, , X_7, X_8, X_9

يوضح الجدول السابق معامل التحديد (R^2)لنموذج الانحدار الثانى يساوي٠٧٦.

وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر تقريبا ٨٪ من المتغير التابع (نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية) وهذا يعنى وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (نسبة الفرق بين

صـــافى الربح المحاســبى وصـــافى التدفقات النقدية التشــغيلية إلى صـــافى التدفقات النقدية التشـــغيلية). وترجع باقى النســـبة للخطأ العشـــوائى فى التقدير والمتغيرات الأخرى التى لا يتضـمنها النموذج. كما تشـير النتائج إلى عدم معنوية نموذج الانحدار، وذلك لأن مسـتوى دلالة النموذج ككل ٥٠٤. وهومستوى أكبر من مستوى المعنوية المقبول٠٥.

جدول(٥) نتائج تحليل الانحدار للنموذج التانى

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.371	8.194		.167	.867
	X_1	-.021-	.012	-.213-	-1.738-	.085
	X_2	.001	.002	.076	.581	.563
	X_3	-3.839-	.000	-.217-	-.801-	.425
	X_4	-8.771-	.000	-.110-	-.732-	.466
	X_5	.000	.000	.244	1.123	.264
	X_6	-1.793-	.000	-.017-	-.143-	.886
	X_7	-.054-	.203	-.029-	-.267-	.790
	X_8	-.488-	9.126	-.006-	-.053-	.957
	X_9	.045	.024	.303	1.892	.061

a. Dependent Variable: Y_2

- فى ضوء البيانات المتاحة يمكن قبول الفرض العدمى الرئيسى الثانى حيث تم قبول فروضه الفرعية وهى كما يلى:

قبول الفرض العدمى الرئيسى الثانى: لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى على نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية.

- **قبول الفرض العدمى الفرعى الأول:** لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لعدد الفروع على التدفقات النقدية التشغيلية على نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية.

- **قبول الفرض العدمى الفرعى الثانى:** لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لماكينات الصراف الآلى على نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية.
- **قبول الفرض العدمى الفرعى الثالث:** لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لحجم المحفظة الائتمانية بالبنك على نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية.
- **قبول الفرض العدمى الفرعى الرابع:** لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لحجم المدخرات من قبل الافراد على نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية.
- **قبول الفرض العدمى الفرعى الخامس:** لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لحجم اقروض الممنوحة للافراد على نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية.
- **قبول الفرض العدمى الفرعى السادس:** لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للتغير فى الشمول المالى المؤسسى على نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية.
- **قبول الفرض العدمى الفرعى السابع:** لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول على نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية.
- **قبول الفرض العدمى الفرعى الثامن:** لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية.
- **قبول الفرض العدمى الفرعى التاسع:** لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لربحية السهم على نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية.

٣- اختبار الفرض الرئيسى الثالث:

يختبر هذا الفرض تأثير التحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى كمتغير مستقل على (نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية) كمتغير تابع، وذلك من خلال إجراء تحليل الانحدار الخطى البسيط للنموذج التالى :

$$Y_3=B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_5 X_5 + B_6 X_6 + B_7 X_7$$
$$E + + B_8 X_8 + B_9 X_9$$

وتبين أن نتائج تحليل الانحدار لإختبار العلاقة محل الفرض الرئيسى الثالث وفروضه الفرعيه كما يلى:

جدول (٦) ملخص نموذج الانحدار الثالث

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Sig.
1	.665[a]	.442	.393	.000[b]

Predictors: (Constant) X_1, X_2 , X_3, X_4, X_5, X_6, , X_7, X_8, X_9

يوضح الجدول السابق معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار الثالث يساوى تقريبا ٤٤. وهو ما يعنى أن المتغيرات المستقلة تفسرتقريبا ٤٤٪ تقريبا من المتغير التابع (صافى التدفقات النقدية التشغيلية). وترجع باقى النسبة للخطأ العشوائى فى التقدير والمتغيرات الأخرى التى لا يتضمنها النموذج.

جدول (٧) نتائج تحليل الانحدار للنموذج الثالث

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-474751.037-	135148.898		-3.513-	.001
X_1	369.383	202.565	.174	1.824	.071
X_2	-6.605-	31.656	-.021-	-.209-	.835
X_3	-.227-	.791	-.061-	-.288-	.774
X_4	-.028-	.198	-.017-	-.143-	.887
X_5	-.833-	3.089	-.046-	-.270-	.788
X_6	.332	2.063	.015	.161	.872
X_7	23253.111	3346.049	.595	6.949	.000
X_8	235553.053	150524.828	.144	1.565	.121
X_9	-95.261-	396.001	-.030-	-.241-	.810

a. Dependent Variable: Y_3

من الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية :

- بالنظر إلى معاملات المتغيرات المستقلة (B) فى العمود رقم ٢ من يسار الجدول يتضح أنه يوجد أثر عكسى بين المتغير التابع (صافى التدفقات النقدية التشغيلية) وكلا من حجم القروض الممنوحة للأفراد(X_5)، ربحية السهم(X_9)، بينما توجد علاقة طردية بين المتغير التابع (صافى التدفقات النقدية التشغيلية) وكلا من عدد الفروع (X_1) عدد ماكينات الصراف الآلى(X_2)، حجم المحفظة الائتمانية(X_3)، حجم المدخرات من قبل الأفراد(X_4)، التغير فى الشمول المالى المؤسسى(X_6)، حجم البنك(X_7)، الرافعة المالية(X_8).
- بالنظر إلى مستويات معنوية الأثر بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة والتى تظهر فى العمود رقم ٦ من اليسار يتضح معنوية الأثر بين المتغيرالتابع (صافى التدفقات النقدية التشغيلية) والمتغير المستقل التالي : حجم البنك(X_7)، بينما عدم معنوية الأثر بين المتغيرالتابع (صافى التدفقات النقدية التشغيلية) والمتغيرات

المستقلة التالية : عدد الفروع (X_1) عدد ماكينات الصراف الآلى(X_2)، حجم المحفظة الائتمانية(X_3)، حجم المدخرات من قبل الأفراد(X_4)، حجم القروض الممنوحة للأفراد (X_5)، التغير فى الشمول المالى المؤسسى(X_6)، الرافعة المالية(X_8)، ربحية السهم(X_9).

- في ضوء البيانات المتاحة لا يمكن قبول الفرض العدمى الرئيسى الثالث حيث تم رفض بعض فروضه الفرعية وهي كما يلى:

- **رفض الفرض العدمى الرئيسى الثالث:**لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمى على صافى التدفقات النقدية التشغيلية. وقبول الالفرض البديل: وهو يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمي على صافى التدفقات النقدية التشغيلية.
  - **قبول الفرض العدمى الفرعى الأول:** لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لعدد الفروع على صافى التدفقات النقدية التشغيلية.
  - **قبول الفرض العدمى الفرعى الثانى:** لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لعدد ماكينات الصراف الآلى على صافى التدفقات النقدية التشغيلية.
  - **قبول الفرض العدمى الفرعى الثالث:** لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لحجم المحفظة الائتمانية بالبنك على صافى التدفقات النقدية التشغيلية.
  - **قبول الفرض العدمى الفرعى الرابع:** لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لحجم المدخرات من قبل الافراد على صافى التدفقات النقدية التشغيلية.
  - **قبول الفرض العدمى الفرعى الخامس:** لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لحجم اقروض الممنوحة للافراد على صافى التدفقات النقدية التشغيلية.
  - **قبول الفرض العدمى الفرعى السادس:** لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للتغير فى الشمول المالى المؤسسى على صافى التدفقات النقدية التشغيلية.
  - **رفض الفرض العدمى الفرعى السابع:** لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على صافى التدفقات النقدية التشغيلية. وقبول الفرض البديل وهو: يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على صافى التدفقات النقدية التشغيلية.

- **قبول الفرض العدمى الفرعى الثامن:** لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على صافى التدفقات النقدية التشغيلية.
- **قبول الفرض العدمى الفرعى التاسع:** لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لربحية السهم على صافى التدفقات النقدية التشغيلية

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوى سلبى للتحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى على جودة التقارير المالية التى يتم التعبير عنها باستخدام جودة الأرباح عند قياسها باستخدام **النموذج الأول:** (نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى) و **النموذج الثالث** : (صافى التدفقات النقدية التشغيلية) و وجود تأثير غيرمعنوى ايجابى للتحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى على جودة التقارير المالية التى يتم التعبير عنها باستخدام جودة الأرباح، و ذلك عند قياسها باستخدام **النموذج الثانى** : (نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية).

وتتفق نتائج الدراسة عند قياس جودة الأرباح باستخدام **النموذج الأول** :(نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى) مع دراسة (هاشم،٢٠٢٢) التى توصلت إلى وجود تأثير معنوى لتطبيق الشمول المالى على التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى بالبنوك التجارية العاملة بالنظام المصرفى المصرى.

٥- نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

٥-١ نتائج البحث

١) **رفض الفرض العدمى الرئيسى الأول:** لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى على نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى. وقبول الفرض البديل وهو: لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى على نسبة صافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الربح المحاسبى التشغيلى.

٢) **قبول الفرض العدمى الرئيسى الثانى:** لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى على نسبة الفرق بين صافى الربح المحاسبى وصافى التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى التدفقات النقدية التشغيلية.

٣) **رفض الفرض العدمى الرئيسى الثالث:** لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمى على صافى التدفقات النقدية التشغيلية. وقبول الفرض البديل وهو: يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمى على صافى التدفقات النقدية التشغيلية.

٥-٣ التوصيات

١. ضرورة زيادة أهتمام البنوك بالتحول الرقمى للارتقاء بمستوى الخدمات البنكية وتسريع المعاملات بين الافراد والمستثمرين.

٢. زيادة البنوك من الإفصاح الاختيارى كالإفصاح عن الشمول المالى وآلياته بصورة كمية ومالية الذى يحد من ادارة الربح مما يؤثرعلى جودة التقارير المالية.

٣. اقتراح بدراسة متغيرات مستقلة أخرى مثل عدد بطاقات الخصم،عدد بطاقات الائتمان، عدد البطاقات المدفوعة مقدماً، عدد نقاط البيع.

٤. قيام البنك المركزى بإلزام البنوك بالإفصاح عن الشمول المالى وآلياته فى القوائم و التقارير المالية المنشورة.

٥. اجراء مزيد من البحوث المستقبلية للبحث فى العلاقة بين التحول الرقمى كأحد آليات الشمول المالى على جودة التقارير المالية باستخدام أساليب قياس أخرى.

٥-٤مجالات البحث المستقبلية المقترحة

١) بناء مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن الشمول المالى وآلياته فى القوائم و التقارير المالية المنشورة للبنوك.

٢) فحص أثر الإفصاح عن الشمول المالى وآلياته على قيمة البنوك.

٣) اختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح عن الشمول المالى وآلياته وتوقيت صدور القوائم والتقارير المالية المنشورة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

- الخزندار، آية جار الله نعمان و والي ، محمد زيدان إبراهيم (٢٠٢٠), نموذج لدراسة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية علي جودة التقارير المالية بالتطبيق على البنوك التجارية في قطاع غزة، فلسطين. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، مج٥, ع١ ،ص ١٢١ – ١٤٠.
- علي، أسامة عبدالسلام (٢٠١١)، "التحول الرقمى للجامعات المصرية : المتطلبات والإليات"، المجلس العالمى لجمعيات التربية المقارنة – الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، مج ١٤، ع ٣٣ ، ص ٢٧٠.
- حسانين ، بهانة وداد محمد (٢٠٢٣), دور الشفافية المالية فى تحقيق الشمول المالى: دراسة حالة البنك الأهلى المصرى. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**, مج ٤, ع ٢, ص ١١٨٣ –١٢٥٨.
- الصفدى، حازم خالد (٢٠١٥) ، " أثر الإفصاح المحاسبى الاختيارى فى التقارير المالية على ترشيد قرارات المستثمرين فى الشركات الصناعية المدرجة فى بورصة عمان – دراسة ميدانية " ، ص ١٦-١١.

- حسن، حنان عبد المنعم مصطفى (٢٠٢٢)، دور الإفصاح المحاسبى الإلزامى والإختيارى فى التقارير المالية للبنوك المصرية فى تعزيز الشمول المالى. **مجلة البحوث المحاسبية**, مج ٩، ع٢، ص١٤١-٢٢٦.
- إبراهيم ، رشا (٢٠٢٣)، الافصاح عن الشمول المالى واهميته فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مصداقية التقارير المالية – دراسة ميدانية على البنوك المدرجة بالبورصة المصرية. **المجلة العلمية للبحوث التجارية** (جامعة المنوفية), مج٤٨، ع١، ص ٣١٥-٣٥٨.
- عبد الدايم، سلوى عبد الرحمن (٢٠١٩) ، العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية–دراسة ميدانية. **مجلة الفكر المحاسبى** ، مج ٢٣، ع ٣، ص ٥٦٢ -٦٢٥.
- صندوق النقد العربي."متطلبات تبنى استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالى فى الدول العربية"ورقة علمية لفريق العمل الإقليمى لتعزيز الشمول المالى فى الدول العربية (٢٠١٥ب),أبوظبى, دولة الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربى, أمانة مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
- الشحادة ، عبد الرازق و قاسم ، عامر و الرفاعي ، غالب عوض (٢٠٢٠) ، " مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الاداء المالي للبنوك الاردنية المدرسة في سرق عمان المالي " .**مجلة جامعة العين للاعمال** مج ٤ ، ع ٢.

- أبو سمرة ، محمد عادل حسن (٢٠١٩)، "نموذج مقترح لتفعيل الشمول المالي من خلال التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ "**المؤتمر السنوي الرابع والعشرون لبحوث الازمات بعنوان "إدارة التحول الرقمي لتطبيق رؤية مصر ٢٠٣٠**، جامعة عين شمس.
- شحاته ، محمد موسى على (٢٠١٩), نموذج محاسبى مقترح للقياس والإفصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيزالشمول المالى وأثره على معدلات الأداء المصرفى– مع دراسة تطبيقية، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع١، ص٦٠١ –٦٦٨ .
- مرعي، يونس أبوسمرة (٢٠١٩)، " أهمية التحول الرقمي في القطاع المصرفي دراسة ميدانية بالتطبيق على مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية " ، **المؤتمر السنوي الرابع والعشرون لبحوث الأزمات بعنوان : " إدارة التحول الرقمي لتطبيق رؤية مصر ٢٠٣٠م** ، جامعة عين شمس.
- عقل ، يونس حسن و زهري ، علاء فتحي (٢٠٢٠) , " تطوير الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية لتعزيز جودة التقارير المالية للبنوك العاملة في البيئة المصرية : دراسة تطبيقية " ، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، مج٣٤ ، ع٤ ، ص ٢٠١– ٢٦٢.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Alex Bank, financial inclusion in Egypt , annual report , 2017.
- Alm El-Din, M., Ameen, A. (2021). Covid-19 Moderates the Relationship between Financial Inclusion Disclosure and Banking Industry Performance: Theoretical Framework , **The Scientific Journal of Trade and Finance**, Tanta University, Vol 41, Issue 2. pp1-16.
- Bose. S, Saha. A, Habib. Z, Islam. (2017)." Non-Financial Disclosure and Market-Based Firm Performance: The Initiation of Financial Inclusion ", **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, Vol 13, Issue 1. pp263-281.
- Ikram, I. & Lohdi, S., (2015), "Impact of Financial Inclusion on Banks Profitability: An Empirical Study of Banking Sector of Karachi, Pakistan", **International Journal of Management Sciences and Business Research**, Vol 4, Issue 10. pp 88-98.
- Mahdi Salehi , Masomeh Tagribi , Shayan Farhangdoust , (2018) , " The effect of reporting quality on stock returns of listed companies on the Tehran Stock Exchange" , **International Journal of Productivity and Performance Management** ,Vol 67, Issue 1.pp 4-19
- Eccles, R. G., & Serafeim, G. (2013). The performance frontier. Harvard business review, Vol 91 , Issue 5. pp 50-60.
- European Commission, (2001) . Directorate - General for Employment , & Social Affairs . Unit EMPL / E .. Old - age in Europe (Vol . 1) . Office for Official Publications of the European Communities .

- European Commission , 2008. Financial Services Provision and Prevention of FinancialExclusion.< http://www.bristol.ac.uk/media_library/sites/geography/ -migrated/documents/pfrc0807.pdf > (accessed 20.03.2017).
- European Commission , 2008. Financial Services Provision and Prevention of FinancialExclusion.< http://www.bristol.ac.uk/media_library/sites/geography/ -migrated/documents/pfrc0807.pdf > (accessed 20.03.2017).
- European Commission, (2014). Directive 2014/ 95/ EU of the European Parliament and of the Council of 22 October 2014 amending Directive 2013 / 34 / EU as Regards Disclosure of Non - financial and Diversity Information by Certain Large Undertakings and Groups. < http: // eur lex.europa.eu/legal -content/EN/TXT/?uri=CELEX % 3A32014L0095 > (accessed 22.03.2017).
- Rahmawati, M., Ab Rashid, H., Bin Annuar, A., Alawiyah, S., (2020), "Financial Inclusion Disclosure in Islamic Microfinance: The Case of Baitul Mal Wa Tamwil", Enhancing Financial Inclusion through Islamic Finance, Volume 2., pp 242-222.